تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)*

أ. سليم مجلخ **
د. كمال حمانة ***

* تاريخ التسليم: 21/ 9/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 12/ 2014م.
** أستاذ مساعد قسم أ. / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار عنابة.
*** أستاذ محاضر قسم أ. / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار عنابة.

الملخص:

عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا، ودائما، ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة، ونمو النفقات العامة. وقد ساهمت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية في تعميق هذا العجز، من خلال آثارها السلبية المباشرة، وغير المباشرة على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) ، وقد اتخذت الجزائر لأجل التقليل والتخفيف من هذا العجز مجموعة من التدابير والسياسات. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر، وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليها، ومن ثم تحديد آليات التحكم وسياساته فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة في الجزائر، هو عجز هيكلي مستمر على طول فترة الدراسة، نتيجة لارتفاع النفقات العامة، بسبب سياسة تمويل المخططات الإنمائية، وانخفاض الإيرادات العامة المتأثرة بالأزمة المالية، والاقتصادية العالمية التي انتقلت إلى الجزائر عبر قناتي التجارة الخارجية والتضخم.

الكلمات الدالة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة في الجزائر، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

Exacerbate the budget deficit in Algeria in the shadow of the global financial and economic crisis. An analytical study during the period (2004- 2013) .

Abstract:

The general budget in Algeria has alwayswitnessed a continuous deficit. It is the result of imbalance between the growth of the public revenues and the growth of public spending. The global financial and economic crisis has contributed in deepening this deficit through its direct and indirect negative effects on both sides of the Algerian general budget (revenue and expenditure) . As a result, Algeria has taken set of measures and policies in order to minimize and mitigate this deficit. The aim of this study is to determine the causes of the budget deficit in Algeria and the effects of the global financial and economic crisis on it and then to determine the mechanisms and policies of controlling it. The study has concluded that the budget deficit in Algeria is a structural deficit that continues along the study period due to the increasing expenditure due to the developmental financial schemes, on the other side public revenues were negatively affected by the global financial and economic crisis which moved to Algeria through foreign trade and inflation.

Key words: *public expenditure, public revenue, the Algerian general budget, the global financial and economic crisis.*

1ـ المقدمة:

يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المشكلات، والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا العجز يفسر الاختلال الحاصل بين جانبي الإيرادات العامة (الموارد) ، والنفقات العامة (الأعباء) ، وتختلف أسباب هذا العجز ومسبباته، باختلاف الدول، واختلاف مصادر إيراداتها، وتركيبة نفقاتها.

ولقد عرف العالم مع نهاية سنة 2008 ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقار، سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، انتقلت تداعياتها وآثارها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم، واختلفت حدة أثارها وشدتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من دولة إلى أخرى، وهذا باختلاف الدول، وارتباطها بالاقتصاد الأمريكي والعالمي، وقد اعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2001 على سياسة إنفاقية توسعية من خلال انتهاجها لسياسة التخطيط نتيجة لارتفاع أسعار البترول، لكن مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أصابت العالم بركود اقتصادي، وأثرت على أسعار البترول مما قد يؤدي ذلك مستقبلا إلى تفاقم عجز الموازنة العامة للجزائر، من خلال اختلال التوازن بين نمو الإيرادات العامة القائمة على الجباية البترولية، ونمو النفقات العامة القائمة على سياسة التوسع الإنفاقي.

1ـ 1ـ مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال بلوغ عجز الموازنة العامة في الجزائر مستويات قياسية مخيفة ومقلقة، تطلبت وضع سياسة لاستهدافها والتحكم فيها، ويمكن إيجاز مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة للجزائر؟ وما السياسات المنتهجة من طرف الجزائر للتقليل من هذا العجز؟

1ـ 2ـ فرضيات الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التأكد من مدى صحة الفرضيات الآتية:

- هل أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة الفعلية والتقديرية للجزائر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر؟

- هل اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية ساهم في ارتفاع عجز الموازنة العامة للجزائر؟
- هل اعتماد الجزائر على المحروقات يساهم في زيادة مخاطر العجز في الموازنة العامة في ظل التأثيرات الخارجية على أسعارها؟
- هل اعتمدت الجزائر على سياسة ا إنفاقية حذرة وتقشفية للتحكم في عجز الموازنة العامة؟

1ـ 3ـ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة، التي بلغت عجزا كبيرا في الجزائر، والتي حتمت على السلطات انتهاج سياسة علاجية على المدى القصير، تهدف من ورائها إلى التحكم في العجز واستهدافه، هذا من جهة، كما تبرز أهمية الدراسة من جهة ثانية من خلال تشخيص العجز، الذي بلغته الموازنة العامة في الجزائر، وزيادة هذا العجز تزامنا مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أثرت على جانبي الموازنة العامة.

1ـ 4ـ أهداف الدراسة:

يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ♦ معرفة أهم أثار الأزمة المالية والاقتصادية على الموازنة العامة في الجزائر.
- ♦ تحديد أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر.
- ♦ معرفة التطورات الحاصلة في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 – 2013.
- ♦ تحديد الآليات والسياسات المتبعة من طرف الجزائر ل للتحكم في العجز المسجل في جانب الموازنة العامة.

1ـ 5ـ مبررات الدراسة ومحدداتها:

تتمثل مبررات الدراسة ومحدداتها فيما يأتي:

- ♦ بلوغ العجز في الموازنة العامة للجزائر أرقاما قياسية خلال السنوات الأخيرة، استوجبت دراستها وتحديد أسبابها ومعالجتها.

- قلة الدراسات المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة خاصة في الجزائر.
- ضرورة وضع استراتيجية فعالة للتحكم في العجز المستمر، والدائم في الموازنة العامة في الجزائر.

1ـ 6ـ منهجية الدراسة:

نعتمد في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف أهم التطورات وتحليلها، التي عرفتها الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذلك وصف الأزمة المالية وتحليلها، التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، ثم تحديد آثارالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحليلها، على الموازنة العامة للجزائر، وأخيرا تقديم وصف لأهم السياسات والإجراءات المتخذة للحد من هذا العجز.

2ـ الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الموازنة العامة أو أحد شقيها (الإيرادات أو النفقات) ، والتي حصرت في معظمها أسباب العجز إما لارتفاع النفقات العامة، أو لضعف الإيرادات العامة، أما الدراسات التي سلطت الضوء على تفاقم العجز في الموازنة العامة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فهي قليلة وبخاصة في ما يتعلق بالجزائر. ومن بين الدراسات السابقة نذكر:

2ـ 1ـ الدراسات العربية: منها:

دراسة (**الغزالي، 2007**) بعنوان «عجز الموازنة: المشكلات والحلول»، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل عجز الموازنة العامة سواء في الدول المتقدمة، أو النامية، وذلك من خلال التعرض لأسباب هذه الظاهرة، والحلول الممكنة لها، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المشكلة تعاني منها كل دول العالم، وبدرجات متفاوتة، ولها أثار كبيرة وبخاصة على الجانبين: الاقتصادي، والاجتماعي، والتي قد تتعداها إلى الجانب السياسي، كما قدمت الدراسة حلين مختلفين للمشكلة: تيار المؤسسات المالية الدولية، والتيار المعارض له.

دراسة (**سالم، 2012**) بعنوان «عجز الموازنة العامة، رؤى وسياسات معالجته»، حيث هدفت الدراسة إلى رسم إطار وتحديده، وحيثيات مشكلة العجز في الموازنة العامة والعوامل المسببة لها، إضافة إلى رؤى معالجتها وسبلها. وتوصلت الدراسة إلى أن العجز الموازني في العراق عجز دائم ومستدام، ومن أهم أسبابه النفقات العسكرية، إضافة إلى ضعف تقديرات

إنتاج النفط وتسويقه.

دراسة (**مفتاح، 2010 - 2011**) بعنوان «تحديث النظام الميزاني في الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى أهمية تبيان توفر نظام ميزانية سليم في الدولة، وكذلك التعرف إلى مشروع تحديث النظام الميزاني الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الميزاني الجزائري يعاني من مجموعة من النقائص، الأمر الذي أدى إلى وضع مشروع نظام موازني جديد، والذي يبقى الحكم على مدى نجاعته إلى حين التطبيق الفعلي لعناصره.

دراسة (**عتو، 2013 - 2014**) بعنوان «انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996 – 2012) »، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد دور الصادرات النفطية الجزائرية في ميزانية الدولة، وتوصلت الدراسة إلى أن انعكاس الصادرات النفطية على الموازنة العامة للجزائر يكون سواء بالزيادة أو النقصان.

دراسة (**هزرشي ولباز، 2011**) بعنوان «دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي»، حيث هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين أساليب تمويل عجز الموازنة العامة بالنسبة للاقتصادين: الإسلامي والوضعي. وتوصلت الدراسة إلى أن مصادر تمويل العجز الموازني في الاقتصاد الإسلامي قابلة للزيادة، وأكثر منها في الاقتصاد الوضعي الذي تعتبر مصادره محدودة.

دراسة (**عراب وعلالي، 2010**) بعنوان «خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي»، حيث هدفت الدراسة إلى التعرض إلى أدوات السياسة المالية الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة المالية في الاقتصادي الإسلامي تستخدم أدوات شرعية كفيلة بتغطية العجز الموازني، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي.

دراسة (**أولاد العيد، 2002 - 2003**) بعنوان «دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة بين هيكل النفقات العامة، والعجز في الموازنة العامة للدولة حالة: الجزائر»، وهدفت الدراسة إلى الإحاطة بالعوامل المؤثرة في تحديد عجز الموازنة العامة في الجزائر باستخدام دراسة قياسية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة، ونفقات التسيير والنفقات الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي، و إلى وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة، والنفقات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

دراسة (**حليمي، 2008 - 2009**) بعنوان «أهمية إصلاحات الميزانية ودور الضريبة في تمويلها في ظل التطورات الاقتصادية في الجزائر»، وهدفت الدراسة إلى تحديد الإصلاحات الميزانية من خلال إصلاح الجهاز الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن إصلاح الميزانية

العامة يمر عبر إصلاح الجهاز الضريبي لزيادة الإيرادات العامة، ومن ثم تقليل العجز في الموازنة العامة.

2ـ 2ـ الدراسات الأجنبية: نذكر منها

دراسة (**مجلخ، 2013**) بعنوان: «انحراف الإيرادات العامة في الجزائر في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد آليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر من جهة، وكذلك تحديد أثار الأزمة على الإيرادات العامة في الجزائر من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن انتقال الأزمة إلى الجزائر كان نتيجة أسباب غير مباشرة، وأن تأثر الإيرادات العامة نتج عن تأثر أسعار المحروقات بإفرازات الأزمة.

من الملاحظ أن جميع الدراسات السابقة تناولت عجز الموازنة العامة، أو أحد شقيها (الإيرادات أو النفقات العامة) سواء في الجزائر أو دول أخرى، وحاولت هذه الدراسات في مجملها تحديد أسباب هذا العجز، وربطها بمتغيرات مختلفة، مع تقديمها لمجموعة من الحلول، والوصفات، للتقليل أو القضاء على العجز القائم دون أن تحدد دور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في تعميق العجز الموازني في الجزائر، من خلال تأثيرها عبر قناة البترول الذي يعتبر عماد الإيرادات العامة في الجزائر، فتراجع أسعار البترول أثر على الإيرادات العامة في الجزائر، الأمر الذي انعكس على تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقمها. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة جدا، تعتمد على إحصائيات جديدة إلى غاية 2013، وتربط بين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كعامل مؤثر في تعميق عجز الموازنة العامة، التي عرفت ارتفاعا كبيرا في الجزائر، مما أدى إلى اتباع السلطة المعنية سياسة لاستهدافها. على عكس الدراسات السابقة التي تناولت عجز الموازنة العامة، سواء بالنسبة للجزائر، أو بالنسبة لدول أخرى بصفة عامة، دون أن تبين أو تبرز أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية كسبب مباشر، أو غير مباشر في ارتفاع هذا العجز وتعمقه.

3ـ الإطار النظري للدراسة:

3 – 1 – **الموازنة العامة في الجزائر**: عرفت السنوات الأخيرة عجزا دائما ومستمرا في الموازنة العامة للجزائر، وبخاصة مع زيادة الضغوط التضخمية، وبروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3 – 1 – 1 – **مفهوم الموازنة العامة**: تعرف الموازنة العامة حسب هيئة الأمم

المتحدة (سلوم والمهاني، 2007، ص 96) : على أنها عملية سنوية تتركز على التخطيط، والتنسيق، ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بالموارد المتاحة بكفاءة، فهي أساسا أساس عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية، بالتخطيط، والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج، من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية. ويعرفها القانون الجزائري في المادة 06 من القانون 84 – 17 بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا، بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنفيذية المعمول بها.

3 – 1 – 2 – **مفهوم عجز الموازنة العامة**: يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أو الوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة (سالم، 2012، ص 295) .

3 – 1 – 3 – **تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013**: عرفت الموازنة العامة عجزا كبيرا ومتواصلا خلال هذه الفترة، والجدول رقم 01 يبين تطور النفقات العامة بشقيها (تسيير وتجهيز) ، وكذلك الإيرادات العامة والموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 – 2013.

الجدول رقم (01) :

تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004 - 2013 الوحدة مليار (دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	الإيرادات العامة المقدرة	فائض/ عجز الموازنة العامة التقديري	الإيرادات العامة الفعلية	فائض/ عجز الموازنة العامة الفعلي
2004	1200.00	720.00	1920.00	1528.00	- 392.00	1606.4	- 313.6
2005	1200.00.	750.00	1950.00	1635.83	- 314.17	1714.0	- 236.0
2006	1283.40	1348.00	2631.40	1667.92	- 963.48	1841.0	- 790.4
2007	1574.94	2048.82	2623.76	1802.62	- 821.14	3478.6	854.84
2008	2017.97	2304.89	4322.86	1924.00	- 2398.86	2680.7	- 1642.16
2009	2593.74	2597.72	5191.46	2786.60	- 2404.86	3071.9	- 2119.56
2010	2838.00	3022.86	5860.86	3081.50	- 2779.36	3074.6	- 2786.26

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	الإيرادات العامة المقدرة	فائض/ عجز الموازنة العامة التقديري	الإيرادات العامة الفعلية	فائض/ عجز الموازنة العامة الفعلي
2011	3434.31	3184.12	6618.43	2992.40	3626.03 -	3489.8	3128.63 -
2012	4608.25	2820.42	7428.67	3455.65	3973.02 -	3804.0	3624.67 -
2013	4335.61	2544.21	6879.82	3820.00	3059.82 -	3878.6	3001.22 -

Source: - Medjellekh Salim, Déviation Des recettes générales en Algérie a la lumière de la crise financière et économique mondiale, journal d'Etudes .Economiques, Romania, 2013, V 4 (18) , N 02, p 24. - www. ons. dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- نفقات التسيير ارتفعت خلال الفترة 2004/ 2012، إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2012/ 2013، أما نفقات التجهيز فقد ارتفعت خلال الفترة 2004 – 2011 وتراجعت خلال الفترة 2011/ 2013. إن التراجع المسجل على نفقات التسيير والتجهيز في نهاية فترة الدراسة انعكس على النفقات العامة التي تراجعت بدورها؛

- النفقات العامة ترتفع من سنة إلى أخرى (نتيجة اعتماد سياسة التخطيط والتي نتناولها لاحقا) مع تراجع ملحوظ خلال الفترة 2012/ 2013؛

- الإيرادات العامة المقدرة تزداد بوتيرة متناقصة على طول الفترة مع تراجعها خلال الفترة 2010/ 2011 نتيجة تراجع أسعار البترول، والموازنة العامة المقدرة للدولة في حالة عجز على طول فترة الدراسة وتراجعت تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2004/ 2012، وتحسنت خلال سنة 2013.

- الإيرادات العامة الفعلية ارتفعت بصورة متباطئة خلال الفترة 2004/ 2006 لتبلغ قيمة قياسية سنة 2007، ثم تراجعت سنة 2008 لترتفع مجددا وبوتيرة متناقصة خلال الفترة 2009/ 2013، والموازنة العامة الحقيقية في حالة عجز على طول فترة الدراسة ما عدا سنة 2007 التي كانت في حالة فائض نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

- العجز في الموازنة العامة للجزائر هو عجز كلي ناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

3 – 1 – 4 – **أسباب عجز الموازنة العامة**: عجز الموازنة العامة هو الاختلال الحادث بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبعبارة أخرى هو عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أو تطور النفقات العامة بوتيرة أسرع من تطور الإيرادات العامة،

وهذا النوع من العجز يصيب الدول النامية، والجزائر واحدة منها، وهناك عجز آخر يظهر في الدول المتقدمة نتيجة استخدام إحدى السياسات الاقتصادية التي تحقق هذا العجز، ولهذه الظاهرة التي تصيب الدول النامية أسباب نذكر منها (سالم، 2012، ص 296) :

- عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة.
- غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها.
- اعتماد بعض الدول على سياسة العجز المفتعل لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد الحكومي.
- خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، التهرب الضريبي (دراوسي، 2005/ 2006، ص 143) ؛
- الإنفاقات الكبيرة على المجال العسكري، توسع الجهاز الإداري الحكومي، زيادة المدفوعات التمويلية والتضخم (الغزالي، 2007، ص 06) ؛
- تدهور القوة الشرائية للنقود، زيادة حدة الضغوط التضخمية، ارتفاع كلفة الاستثمارات العامة نتيجة الفساد الإداري، وعدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة، الزيادات العشوائية في الأجور والرواتب وارتفاع خدمات الديون (العجز في الموازنة العامة، نقلا عن الموقع (http:// www. mouwazaf- dz. com/ t501- topic.).

3 - 1 - 5 - **أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر**: يعتبر العجز الموازني مشكلة تعاني منها جميع الدول على حد سواء، ويمكن تقسيم هذا العجز إلى: عجز موازني تعترف به السلطة التنفيذية، ويظهر عند اعتماد الموازنة؛ أي في بداية السنة المالية، وعجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات العامة، دون أن تصاحبها زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، وعجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة، ويظهر كذلك في نهاية السنة المالية ويحدث عند تنفيذ الميزانية. ومن أهم أسباب عجز الموازنة العامة في الجزائر نذكر:

- اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية، مبنية على سياسة التخطيط.
- انتشار ظاهرة الفساد وتبذير المال العام أو اعتماد الجزائر في إعدادها لقانون المالية على سعر مرجعي لأسعار البترول 37 دولار للبرميل.
- اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات.
- الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

3 – 2 – **الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008**: ظهرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور، التراكمات، البوادر، المعالم، التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية، موروثة عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد، ومنتقلة من أزمة دولة مست الولايات المتحدة الأمريكية من خلال القطاعين المالي (أزمة سيولة، إفلاس وانهيار للعديد من البنوك، المؤسسات المالية والبورصات... الخ) ، والإنتاجي (اختلال التوازن بين القطاع الحقيقي الإنتاجي والافتراضي الناتج عن التوريق والمشتقات المالية التي ضخمت المعاملات والتعاملات، وانهيار أسعار المباني بعد أن بلغت أرقاما قياسية... الخ) ، إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة، سواء المتقدمة، أو المتخلفة، وبدرجات متفاوتة الخطورة، وجعلت العالم بأسره يقف مصدوما، مشدودا وحائرا أمام خطورتها وتداعياتها، كما فتحت المجال أمام النقاد، والسياسيين للإدلاء برأيهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها.

3 – 2 – 1 – **انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها**: بعد أن انفجرت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بالولايات المتحدة، عبر ترابط الأسواق فيما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى المجالات المالية والاقتصادية و.... الخ، وبالتالي انتقال عدوى الأزمة إلى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية أمر لا مفر منه، ضف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سائر دول العالم، باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي، ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاعا للعولمة، وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، هذا بالإضافة إلى منظمات أخرى. وانتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة يمر عبر العوامل الآتية (غربي، 2009) :

- أمريكا أكبر مستورد عالمي حيث تقدر وارداتها 15.5 % من الواردات العالمية، وعليه ظهور بوادر الانكماش والكساد على الاقتصاد الأمريكي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع صادراتها.

- سهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال، من خلال قيام العديد منهم بالاستثمار في العديد من الأسواق المالية في آنٍ واحد، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة، فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

- المخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، التي تعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار، سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، وبخاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

3 - 2 - 2 - **تطور الأزمة**: لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحولات السريعة عبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة.

- الموجة الأولى أزمة عقار: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار، فترعرعت وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سمح القانون الأمريكي بتمليك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الإرتفاع، الشئ نفسه بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها، التي أخذت هي الأخرى منحنى تصاعديا، وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات، فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات) .

- الموجة الثانية أزمة مالية: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار، انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) ، فمع انفجار سوق العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر؛ فتهافت المودعون على سحب أموالهم، ضف إلى ذلك قيام البنوك بتسديد ديون المودعين، كما تشددت في منح قروض جديدة، فتسبب ذلك في أزمة ائتمان وأزمة سيولة، فنتج عن ذلك ظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته، وأدت لانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

- الموجة الثالثة أزمة اقتصادية: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية؛ فضربت الإقتصاد الانتاجي الحقيقي من خلال الركود االاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالميين.

- الموجة الرابعة أزمة بطالة: بعد انحسار الأزمتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل، أو أزمة البطالة التي بدأت تعصف بملايين العمال (Hyun, 2009, pp 26- 27) وأدت إلى تقليص عدد العاملين، وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات، الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الانتاج وتقليص عدد العمال، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة

بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ 2007 وتشير الاحصائيات إلى أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة، وبخاصة بؤرة الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من تجاوز الولايات المتحدة مرحلة الركود، إلا أن مشكلة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر (Mai chi, 2010, pp22- 23).

أما الجزائر فلم تتأثر بالأزمة في مرحلتيها الأولتين الأوليين: العقارية (حيث واصلت أسعار العقارات الارتفاع في الجزائر) ، والمالية كونها غير مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي والأمريكي طالما أنها لا تملك سوقا ماليا (بورصات) مؤثرا، إضافة إلى الإجراءات الرقابية الصارمة المفروضة على البنوك، في حين تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي، الذي انعكس على أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

3 – 2 – 3 – **قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر**: تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد انتقلت أثار الأزمة إلى الجزائر من خلال:

3 – 2 – 3 – 1 – **القطاع المالي**: يتكون القطاع المالي من البنوك والبورصات، ويعتبر القطاع المالي الجزائري بمنأى عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ لعدم اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال:

- البنوك: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى:

– البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة.

– البنوك الجزائرية بنوك تجزئة، والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10 % من حافظة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي (مغاري، 2009، ص 6) .

- البورصات: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف؛ لأنه:

– لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة: فالسوق المالي الجزائري سوق فتي تعود فكرة إنجازه إلى مرحلة نهاية الثمانينات، وبداية التسعينات وفقا لمتطلبات الاقتصاد الحر (السوق) ، وكان الانطلاق الفعلي لهذه السوق سنة 1996، وبقى دورها محتشما في التمويل، حيث يمثل رأسمالها إلى الناتج المحلي الإجمالي قيما ضعيفة (0.22 % في سنة 2003) (زيدان وتورين، 2006) ؛

– الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي، التي ليس لها ارتباطات

قوية بالأسواق المالية العالمية، كما أنها غير مستقطبة للمستثمرين في البورصة؛ لعدم تنوع سلة أوراقها المالية، إضافة إلى غياب المعلومات والشفافية، حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي العامي لسنتي 2013 و 2014، من حيث مقياس كفاءة أسواق المال (المرتبة 143 من أصل 148 دولة) (جريدة النهار) نظرا للغياب الشبه التام لبورصتها في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث توجد 4 مؤسسات فقط مدرجة في البورصة، وتأمل الجزائر إلى رفع عدد المؤسسات إلى 40 مؤسسة قبل نهاية 2015 لبعث ديناميكية جديدة للبورصة الجزائرية.

- الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر، فتأثر أسعار المحروقات، وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر (Medjellekh, 2013, p 26) .

3 – 2 – 3 – 2 – **القطاع الحقيقي**: انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط بـ:

- قطاع التجارة الخارجية: من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، فالجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة 97 %، وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات، وتراجع الطلب عليها، مما يؤدي إلى تراجع أسعارها، ومن ثم تتكبد الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع، كما تقوم الجزائر باستيراد معظم حاجياتها الغذائية التي تتميز بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 9 % سنة 2013 ساهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية.إضافة إلى عدم ميل التبادل التجاري في صالح الجزائر؛ لأن أغلبية واردات الجزائر باليورو، في حين صادراتها بالدولار (طالبي، 2009/ 2010، ص 180) .

- ارتفاع التضخم في الاقتصاديات الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية: إن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الغربية وبخاصة في الولايات المتحدة جراء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يؤثر على الجزائر من خلال ارتفاع قيمة السلع المستوردة، والأموال الموظفة في تلك الدول (مجلخ، 2013، 465) .

- تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات المرتبطة بها (يوم برلماني، 2009) .

4 – **أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة قي الجزائر**: أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في الجزائر تأثيرا مباشرا

وغير مباشر من خلال:

4 – 1 – **الآثار على النفقات العامة**: إن ارتفاع النفقات العامة في الجزائر مرده انتهاج سياسة مالية انفاقية إنفاقية توسعية امتدت من 2001 إلى 2014 تمثلت في البرامج التالية (مسعي، 2012، ص 147) :

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001 – 2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي) ، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) .

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005/ 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار) ، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار) ، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار) .ويمكن تقييم تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة في الجزائر بناء على معطيات الجدول رقم 01:

- تراجعت النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2006/ 2007، أما نفقات التجهيز فكانت أكبر من نفقات التسيير، خلال الفترة 2006/ 2009، وهذا راجع للتخصيص المالي لنفقات الاستثمار الموجهة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو.كما أن نفقات التسيير استمرت في الزيادة بوتيرة متسارعة خلال الفترة السابقة نفسها، على عكس نفقات التجهيز التي تغيرت زيادتها، فبعد أن كانت تزداد بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2006/ 2007 أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة خلال الفترة 2007/ 2009، وهذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة على برنامج دعم النمو، وعلى المشروعات المسطرة من خلال تأثيرها على أسعار البترول التي تراجعت، وعلى احتياطي الصرف الذي تآكل بفعل أثار الأزمة المالية، مما أدى إلى تحفظ الدولة، وتراجعها في سياستها من خلال اعتمادها على سياسة حذرة، وتخفيض وتيرة إنجاز المشروعات المبرمجة وبخاصة في ظل دخول العالم مرحلة ركود جراء الأزمة، وارتفاع

معدلات التضخم في الجزائر إلى أرقام قياسية.

- أما خلال الفترة 2009/ 2010 فترة الركود الاقتصادي العالمي، نلاحظ من الجدول رقم 01 أن النفقات العامة أصبحت تزداد بوتيرة متناقصة مقارنة مع الفترات السابقة، وهذا راجع إلى آثار الأزمة والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول، الذي أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات العامة التي تعتمد على الريع البترولي، وبالتالي تراجع حجم التوقعات، وتراجع معها حجم النفقات العامة المخصصة للموازنة، مما أثر بصورة مباشرة على نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة، حيث تغيرت الموازين فأصبحت نفقات التسيير أكبر من نفقات التجهيز، ومرد ذلك النفقات الكبيرة التي خصصتها الدولة للدعم، وزيادة الأجور التي كانت بأثر رجعي منذ سنة 2008 لتجنب الانفجار الاجتماعي.وعليه فنمو الإيرادات العامة مرتبط بنمو الجباية البترولية المرتبطة بأسعار البترول، وهي علاقة طردية، فارتفاع أسعار البترول، ونموها يؤدي إلى نمو الجباية البترولية، ونمو الإيرادات العامة، والعكس بالعكس، كما يرتبط نمو النفقات العامة بنمو أسعار البترول ارتباطا طرديا، فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى التوسع في السياسة الانفاقية، كما هو الحال خلال الفترات المتعلقة برواج أسعار البترول، من خلال إ اتباع سياسة انفاقية إنفاقية توسعية بداية من سنة 2001، تاريخ بداية المخططات الإنمائية في العشرية الأولى من الألفية الثالثة، وتراجع أسعار البترول يؤدي إلى تراجع النفقات العامة واتباع سياسات انكماشية، وإنفاقية حذرة كما هو الحال خلال سنتي 2009 و 2010.

- خلال الفترة 2011/ 2012 استمر ارتفاع النفقات العامة بوتيرة متناقصة، ويمكن اعتبارها بداية انكماشية لتطبيق سياسة تقشفية في ظلال تأثيرات الأزمة الاقتصادية، أما بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز، فقد انقلبت الموازين مرة أخرى، وأصبحت نفقات التجهيز تفوق نفقات التسيير، وتزداد بوتيرة متسارعة، وهذا راجع إلى المخطط الخماسي الثاني (2009/ 2014) ومحاولة الدولة استدراك التعطل المسجل في هذا المخطط بفعل إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال تكملة المشروعات الكبرى منها، مثل مشروعات مليوني سكن (اجتماعي، ريفي، تساهمي مدعم، ترقوي مدعم، ترقوي عمومي، البيع بالإيجار) ومشروع الطريق السيار شرق غرب والطرق الرابطة به، إضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى الجديدة، كإنشاء مناطق صناعية وسياحية.وعلى عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت بوتيرة متسارعة، تراجعت نفقات التسيير بوتيرة متسارعة خلال هذه الفترة.

- وخلال الفترة 2012/ 2013 تراجعت النفقات العامة، وكذلك نفقات التسيير والتجهيز، ويعود هذا إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الدولة لمجابهة التأثيرات المحتملة للأزمة الاقتصادية.

4 – 2 – الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الإيرادات العامة في الجزائر:

4 – 2 – 1 – الآثار المباشرة (بن خالفة، 2008) : تعتبر الجزائر من الدول المنغلقة، وغير مندمجة في الاقتصاد العالمي، وغير المرتبطة بالأسواق العالمية، وبالتالي فهي غير معنية بالآثار المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، طالما أن هذه الآثار تمس البنوك والصناديق الاستثمارية التي لها تعاملات، وارتباطات بالأسواق الأمريكية، وكذلك خسارة المستثمرين الخواص الذين لهم تدخل في الأسواق المتضررة، وبالتالي فالجزائر غير معنية لا عن طريق مستثمريها ولا عن طريق اقتصادها ولا بنوكها.

4 – 2 – 1 – 2 – الآثار غير المباشرة: تتلخص في النقاط الأتية:

- أسعار البترول: عرفت أسعار البترول تطورات هامة بالزيادة والنقصان قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخلالها، وبعدها، ، حيث أخذت الأسعار في الارتفاع لتبلغ 39.48 و 54.54 $ للبرميل خلال سنتي 2004، 2005 على التولي (مجلخ، 2013، ص 119) لتبلغ بعد ذلك 61.7 $ للبرميل خلال سنة 2006 وفي سنة 2007 بلغت 68.19 $ للبرميل (خميس، 2013، ص 302) ، ثم واصلت أسعار البترول ارتفاعها في 2008 لتبلغ أكثر من $140 للبرميل في شهر آب 2008، ثم أخذت في التراجع لتبلغ أقل من 40 $ للبرميل في ظرف قياسي مع نهاية سنة 2008، وفي سنة 2009 أخذت أسعار البترول تتحسن تدريجا من سنة إلى أخرى.

- الاحتياطات: أثير جدل كبير في الجزائر حول مصير الاحتياطات من العملة الصعبة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والجدول الآتي يبين تطور الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة مع الذهب وبدون الذهب.

الجدول رقم (02) :

تطور الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة خلال الفترة 2004/ 2013: الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات بما فيها الذهب	45.69	59.17	81.46	114.97	148.10	155.11	170.46	191.37	200.59	201.44
الاحتياطات بدون ذهب	43.25	56.30	77.91	110.32	143.24	149.04	162.61	182.82	/	/

المصدر: - البنك الدولي، المؤشرات، متاح على الموقع الالكتروني: http:// data.albankaldawli. org/ indicator تم الاطلاع عليه في 23/ 11/ 2012.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية والاقتصادية، حيث واصلت قيمها الارتفاع، لكن الملاحظ كان في وتيرة الزيادة التي ارتفعت بسرعة خلال الفترة 2004/ 2008، من 43.24 إلى 143.24 مليار$ على التوالي ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط كما أشرنا له سابقا، إلا أن حجم هذه الاحتياطات تزايدت بنسبة قليلة خلال الفترة 2008/ 2009 من 143.24 إلى 149.04 مليار$ بسبب تراجع أسعار البترول لتراجع الطلب العالمي عليه نتيجة لإفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية، ثم ازدادت وتيرة الزيادة بعد ذلك إلى أن بلغت الاحتياطات في سنة 2012 (200.59) مليار$ (نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي والارتفاع التدريجي لأسعار النفط) بدون احتساب الذهب، لتتراجع وتيرة الزيادة في سنة 2013 (201.44) مليار $ نتيجة بداية التراجع في أسعار البترول، والملاحظة نفسها تنطبق على الاحتياطات بما فيها الذهب، فالاحتياطات الموظفة في شكل ذهب لا خوف عليها.لكن التخوف الذي كان مطروحا من قبل هو ما مصير هذه الاحتياطات في ظل الأزمة بسبب أن:

- 90 % من الاحتياطات موظفة في الخارج منها 43 مليار$ الموظفة في أذونات الخزينة الأمريكية المضمونة (مغاري، 2009، ص 7) والإشكال الذي كان مطروحا هو أن هذه الأموال موظفة بمعدلات فائدة 2 %، وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم العالمي وبخاصة الأمريكي وتجاوزها عتبة 2 %، فان ذلك يؤدي إلى تآكل هذه الاحتياطات وفقدانها لقيمتها.

- إضافة إلى أن جزءا من هذه الاحتياطات موظفة في بنوك أمريكية، يابانية وأوروبية تتصف بكونها ذات سمعة جيدة، ومن التصنيف AAA (تصنيف تعتمده شركات مختصة تعرف بشركات التصنيف) وبمعدلات فائدة 4 %، إلا أن الجدل القائم هو التكتم الذي تقوم به السلطات حول المبالغ المستثمرة في هذا الجانب، وكذلك مدى تأثر البنوك المودع لديها من الأزمة.كما أنه بداية من سنة 2012 سجل تراجعا في تطور حجم الاحتياطات، نتيجة لمجموعة من الأسباب المتعلقة أساسا بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع الضغوط التضخمية، وأسعار الواردات هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمويل المخطط الخماسي بـ 65 % من العملة الصعبة لاستيراد التجهيزات والتقنيات، إضافة إلى اليد العاملة والدراسات التقنية للمشاريع (موقع وزارة المالية: www.Finances- algeria.org) .

- انخفاض الدولار والتضخم: يؤثر هاذا العاملان على الإيرادات العامة كما ياتي:

- تقيم صادرات البترول في الجزائر بالدولار، وتدهور قيمة الدولار تعني انخفاض عائدات الجزائر من البترول (غلة، 2009/ 2010، ص 21) ، ومن الاحتياطات المستثمرة في سندات الخزينة الأمريكية المضمونة، وبالتالي التأثير على

حجم الإيرادات العامة، والجدول الآتي يبين تطور سعر صرف اليورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2004/ 2009.

الجدول رقم (03) :

تطور سعر صرف اليورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة 2004 - 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف اليورو مقابل الدولار	1.24	1.24	1.25	1.37	1.47	1.39	1.33	1.39	1.29	1.32

المصدر: - (2004 - 2009) : عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص11.

- (2010 - 2013) : نقلا عن الموقع: http:// www.bank- of- algeria.dz/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل سعر صرف اليورو مقابل الدولار كان في حدود 1.24، إلا أنه بداية من سنة 2006 أخذ معدل الصرف يرتفع إلى غاية 2008، وهذا بسبب الأزمة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في شكل أزمة رهن عقاري، ثم أصبحت أزمة مالية فاقتصادية، والملاحظ كذلك هو تراجع معدل سعر الصرف بداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013 نتيجة الانخفاض الجزئي في قيمة اليورو مقابل الدولار، وهذا بسبب انتعاش الاقتصاد الأمريكي، وكذلك الركود الاقتصادي الذي ضرب منطقة اليورو.

- أما التضخم المالي هو العامل الثاني الذي يؤثر على إيرادات الجزائر، وبخاصة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، فارتفاع التضخم عن مستوى أسعار الفائدة الموظفة بها الاحتياطات الجزائرية (غلة، 2009/ 2010، ص 21) يعني تآكلا، وتراجعا وخسارة جزء من هذه الاحتياطات (الفرق بين معدل الفائدة ومعدل التضخم) .

4 – 2 – 2 – **الآثار حسب مراحل تطور الأزمة**: مرت الأزمة في تطورها بمراحل (أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية، أزمة بطالة) ، وكل مرحلة لها آثار ناتجة عنها تمس جانب الإيرادات العامة في الجزائر كما ياتي:

4 – 2 – 2 – 1 – **آثار أزمة العقار**: إن منح قروض الإسكان في الجزائر قليلة، وبشروط مضبوطة، ومحترمة بدقة متناهية، لذلك فالجزائر لم تتأثر بأزمة الرهن العقاري التي عرفتها الولايات المتحدة، ثم انتشرت في بقية دول العالم (بلطاس، 2008) ، لكن الملاحظ هو التأثر الطفيف وبصورة غير مباشرة للعقارات من خلال انخفاض في أسعار الحديد المخصص للبناء.

4 – 2 – 2 – 2 – **آثار الأزمة المالية**: انحصر تأثير الأزمة المالية على الاحتياطات الدولية، وعلى السيولة النقدية.

4 - 2 - 2 - 3 - **آثار الأزمة الاقتصادية**: تجلت تأثيرات الأزمة الاقتصادية في التأثير على أسعار البترول، التي أثرت على الإيرادات العامة المحصلة للجزائر.

4 - 2 - 3 - **آثار الأزمة حسب هيكل الإيرادات العامة**: يتكون هيكل الإيرادات العامة في الجزائر من إيرادات (جبائية، عادية، جباية بترولية) ، وكل جانب من هذه الجوانب الثلاثة تأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان كما يأتي:

4 - 2 - 3 - 1 - **الأثر على الإيرادات الجبائية**: تتكون الإيرادات الجبائية في الجزائر من حواصل (الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الطوابع، الرسوم المختلفة والجمارك) والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) :

تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2004 - 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات الجبائية (مليون دج)	532.30	596.93	610.77	676.12	754.80	921.00	1068.50	1324.50	1595.75	1831.40

المصدر: قوانين المالية من 2004 إلى 2013.على الموقع الالكتروني: www.joradp.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية ترتفع من سنة إلى أخرى، وبوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على أنها لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

4 - 2 - 3 - 2 - **الأثر على الإيرادات العادية**: تتكون الإيرادات العادية في الجزائر من حاصل دخل الأملاك الوطنية، الحواصل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية، والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05) :

تطور الإيرادات العادية خلال الفترة 2004 - 2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العادية (مليون دج)	19.50	38.00	22.50	23.00	68.50	86.60	44.70	38.00	73.30	82.70

المصدر: قوانين المالية من 2004 إلى 2013 على الموقع الالكتروني: www.joradp.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة

متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

4 – 2 – 3 – 3 – **الأثر على الجباية البترولية**: تعتبر الجباية البترولية أهم مورد في الإيرادات العامة لميزانية الجزائر، والجدول ا الآتي يبين تطور الجباية البترولية المقدرة والحقيقية.

الجدول رقم (06) :

تطور الجباية البترولية الحقيقية والمقدرة خلال الفترة 2004 - 2013 الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
جباية على النفط الحقيقية المحصلة	0.9406	0.9772	1.0890	2.7119	1.7154	1.9270	1.5017	1.5294	1.5190	1.6745
جباية على النفط المقدرة حسب قوانين المالية	0.8622	0.8990	0.9160	0.9730	0.9702	1.6285	1.8358	1.4724	1.5616	1.6159
الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والتقديرية	0.0784	0.0782	0.173	1.7389	0.7452	0.2985	0.3341 -	0.057	0.0426 -	0.0586
نسبة الفرق بين الجباية البترولية الحقيقية والتقديرية بالنسبة إلى التقديرية %	9.09	8.70	18.89	178.62	76.81	18.33	10.20 -	3.87	2.73 -	3.63

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: www.Finances- algeria.org, www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع تدريجي للجباية البترولية الحقيقية المحصلة خلال الفترة 2004/ 2007، نتيجة التحسن التدريجي في أسعار البترول، بسبب زيادة الطلب العالمي عليه، كما أخذت الجباية البترولية المقدرة ترتفع خلال الفترة نفسها، ولكن بوتيرة أقل من وتيرة نمو الجباية البترولية الحقيقية، وهذا ما نلاحظه من خلال نسب الفرق خاصة خلال سنة 2007.

كما نلاحظ تراجعا في إيرادات الجباية البترولية المحصلة خلال سنة 2008، مقارنة مع سنة 2007 بـ 0.9965 مليار دج، وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول، بسبب ضعف الطلب العالمي الناتج عن تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها ارتفعت خلال سنة 2009 بـ 0.2116 مليار دج ومرد ذلك هو الارتفاع والتحسن الطفيف في أسعار البترول، لتتراجع بعد ذلك تدريجيا خلال الفترة 2010 – 2012 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، وبخاصة في أوروبا، وتذبذب أسعار البترول مع

تحسن طفيف سنة 2013.

أما الجباية البترولية المقدرة، فقد ارتفعت بصورة متباطئة خلال الفترة 2004/ 2008، وهذا راجع إلى اعتماد الجزائر على سعر مرجعي للبترول، إلا أنها تحسنت خلال سنتي 2009/ 2010 نتيجة تحسن الجباية البترولية الحقيقية خلال سنتي 2007 و2008، مما أثر على زيادة التقديرات الجبائية البترولية، أما الفرق فقد كان كبيرا خلال سنة 2007 بين المقدر والمحصل، فقد بلغ نسبة 178.62 % زيادة على التقديري إلا أنه تراجع إلى 76.81 % و 18.33 % على الترتيب خلال سنتي 2008 و 2009 ليستمر التراجع خلال الفترة 2010/ 2013 من خلال تسجيل أرقام سلبية للفرق بين الجباية الحقيقية والمقدرة سنتي 2010 و 2012 بـ- 10.20 % و- 2.73 % على التوالي، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار البترول المتأثرة بالأزمة الاقتصادية، والركود الاقتصادي العالمي.

4 - 2 - 4 - **أثار الأزمة على الإيرادات العامة الحقيقية والمقدرة**: انحرفت الإيرادات الحقيقية عن المقدرة بفعل تأثيرات الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الآتي:

الجدول رقم (07) :

الإيرادات العامة المقدرة والمحصلة للميزانية خلال الفترة 2004 - 2013 الوحدة: مليار (دج)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات الحقيقية المحصلة	1606.4	1714.0	1841.0	3478.6	2680.7	3071.9	3074.6	3489.8	3804.0	3878.60
الإيرادات المقدرة حسب قوانين المالية	1528.00	1635.83	1667.92	1802.62	1924.00	2786.60	3081.50	2992.40	3455.65	3820.00
الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية	78.40	78.17	173.08	1675.98	756.7	284.4	6.90 -	497.4	348.35	58.60
نسبة الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية بالنسبة إلى التقديرية %	5.13	4.78	10.38	92.97	39.33	10.21	0.22 -	16.62	10.08	1.53

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: www.Finances- algeria.org, www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- هناك فرقا كبيرابين الإيرادات الحقيقية الفعلية المحصلة، والإيرادات المقدرة حسب قوانين المالية، حيث بلغ الفرق أكبر قيمة خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي.

- نسبة الفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية محسوبة بالنسبة للإيرادات التقديرية بلغت نسبا عالية، حيث أخذت ترتفع خلال الفترة 2004/ 2007 لتبلغ ذروتها خلال سنة 2007 بـ: 92.97 %، لتتراجع خلال الفترة 2007/ 2010 وتبلغ أدنى قيمة لها (– 0.22 %) سنة 2010 لترتفع سنة 2011 وتتراجع في السنتين الأخيرتين.ويمكن إرجاع هذا التغير السريع والكبير في الإيرادات الحقيقية الفعلية، والفرق بين الإيرادات الحقيقية والتقديرية إلى سببين رئيسيين:

- أولا: اعتماد الجزائر في وضعها لقانون المالية في قسم الإيرادات على سعر مرجعي لسعر البترول (37 دولار للبرميل) ، وهذا ما يؤثر على الإيرادات المقدرة، ويجعلها أقل بكثير من الإيرادات الحقيقية الفعلية المحصلة في حالة ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يفسر الفرق الكبير بين الإيراد الفعلي والتقديري لسنة 2007، 1675.98 مليار دج، حيث اعتمدت الجزائر في تقديراتها على سعر مرجعي، إلا أن أسعار البترول ارتفعت، فحققت إيرادا فعليا مرتفعا، فكان الفرق كبيرا بين الإيرادين.

- ثانيا: تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار البترول، التي تراجعت في الأسواق الدولية مما أدى إلى تقليص الإيرادات الجبائية الفعلية، وتراجع في الإيرادات العامة الفعلية الحقيقية وهو ما نلاحظه في سنة 2008 (تراجع الإيرادات العامة الحقيقية المحصلة من 3478.6 مليار دج سنة 2007 إلى 2680.7 مليار دج سنة 2008 أي بفارق 797.9 مليار دج) ، كما نلاحظ أن في سنة 2008 أن الإيرادات العامة التقديرية لم ترتفع كثيرا مقارنة مع سنة 2007، وهذا راجع إلى أخذ السلطات في تقديرها بعين الاعتبار آثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الطلب العالمي وعلى أسعار البترول، فقلصت بذلك تقديراتها.أما في سنة 2009 نلاحظ تقلص الفرق بين الإيرادين الحقيقي والتقديري إلى 285.3 مليار دج وانهياره إلى قيمة سالبة سنة 2010، نتيجة لرفع التقديرات الأمر الذي انعكس على الإيرادات المقدرة التي فاقت الإيرادات الحقيقية المتأثرة بإفرازات الأزمة في جانب الجباية البترولية (تراجع أسعار البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي) ، أما خلال الفترة 2011/ 2013 فقد كان الفرق متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة لتذبذب أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى إلى: انخفاض تحويلات المهاجرين الجزائريين، بسب ضغوط الأزمة التي أجبرت الحكومات الأوروبية (فرنسا، بريطانيا...الخ) على اعتماد بنوك إسلامية؛ مما يساهم في تقليل تحويلات المهاجرين المسلمين والعرب، ومنهم الجزائريين طالما أن هناك بنوكا ومؤسسات تتعامل بالنظام الإسلامي (جريدة الخبر،

18/ 10/ 2008) .أو بسبب آثار الأزمة على العالم (البطالة نتيجة التسريح، انخفاض الدخول والأجور نتيجة انخفاض الطلب، وكساد العرض.كما أدت الأزمة إلى انخفاض في أسعار العديد من المنتجات (القمح، السكر، الحليب....الخ) بفعل الركود الاقتصادي الذي عرفه الاقتصاد العالمي، وكان بالإمكان أن يعدل هذا الانخفاض من انخفاض إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر وسعيا منها للحفاظ على احتياطي البلد من العملة الصعبة، لجأت إلى تخفيض قيمة العملة (الدينار الجزائري) للتأثير على الطلب على الواردات، ومن ثم الإبقاء على فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق (موقع وزارة المالية: www.Finances- algeria)

4 - 3 - **الأثر على الموازنة العامة**: أدت الآثار المزدوجة للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على النفقات والإيرادات العامة (الحقيقية والمقدرة) إلى التأثير على الموازنة العامة للجزائر، سواء الحقيقية الفعلية، أو المقدرة.ويمكن تقييم ذلك بالرجوع إلى الجدول رقم 01:

فبالنسبة للموازنة العامة الحقيقية الفعلية نلاحظ:

- ارتفاعا، وتعمق عجز الموازنة العامة سنة 2006، مقارنة مع سنة 2005 بـ 544.4 مليار دج نتيجة لتضاعف نمو النفقات العامة بـ 681.4 مليار دج (بسبب مخصصات المخطط الخماسي الأول كما أشرنا لها سابقا) مقارنة مع ضعف نمو الإيرادات العامة الفعلية بـ 117 مليار دج خلال نفس الفترة.

- فائض في الموازنة العامة سنة 2007 بـ 854.84 مليار دج نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة الفعلية وتضاعفها بـ 1637.6 مليار دج، متأثرة بزيادة الجباية البترولية الفعلية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

- تفاقم عجز الموازنة العامة وتدهورها خلال الفترة 2008/ 2012، نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال:

- ارتفاع النفقات العامة وتضاعفها بفعل ارتفاع الأسعار، والتضخم المستورد الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مما أثر على التكاليف النهائية للمشاريع المسطرة ضمن المخططين الخماسيين.

- كما تأثرت الموازنة العامة في الجزائر من خلال تآكل الأموال المستثمرة في شكل سندات خزينة في الولايات المتحدة، بفعل ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر صرف الدولار الناتج عن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

- الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم مع نهاية سنة 2008 وبداية سنة، 2009 التي ساهمت في ركود الاقتصاد العالمي، وبروز أزمة البطالة، وانخفاض أسعار البترول، وتراجع الطلب العالمي، أثرت على الموازنة العامة في الجزائر بزيادة عجزها خلال الفترة 2008/ 2009.

- بداية من سنة 2010 عرفت الموازنة العامة للجزائر انحرافا خطيرا نتيجة تطبيق الأنظمة التعويضية للأجور، والقوانين الأساسية، وتوسع الإنفاق العمومي حيث تجاوز العجز 25 % مقارنة من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010، حيث أشارت وزارة المالية إلى أن عجز الموازنة العامة بلغ 22.8 مليار يورو سنة 2012 مقارنة مع 17.61 مليار يورو سنة 2011، ويتم تسديد هذا العجز في الموازنة العامة للجزائر عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ سنة 2000، وقد انتقد مجلس المحاسبة الحكومة الاعتماد على هذا الإجراء، إضافة إلى ضعف الرقابة على الحسابات الخاصة، وغياب آليات الرقابة الداخلية القوية، وتجدر الإشارة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات له القدرة على تمويل المشاريع الخماسية، وعلى الوتيرة الحالية نفسها إلى غاية سنة 2016 (مغاري، ص 5) .

- ساهمت الظروف التي عرفها العالم في ظلال أزمة العقار، التي أصبحت أزمة مالية في موجتها الأولى، ثم أزمة اقتصادية في موجتها الثانية، فأزمة بطالة في موجتها الثالثة، في تعميق العجز في الموازنة العامة في الجزائر من خلال آثارها غير المباشرة على: الطلب العالمي على المحروقات، رؤوس الأموال المستثمرة، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عوائد المهاجرين، ....الخ.

أما الموازنة العامة التقديرية، فالعجز الدائم المزمن على طول فترة الدراسة يعود بالدرجة الأولى إلى الاعتماد على سعر مرجعي للبترول، ولكن تعمق هذا العجز يعود أساسا إلى الآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على النفقات العامة السابقة الذكر، حيث نلاحظ من الجدول رقم 07 أنه في سنة 2010 مع زيادة التقديرات الخاصة بالإيرادات العامة، ومع تراجع الإيرادات الحقيقية المتأثرة في جانب الجباية البترولية كانت نتيجة الفرق سالبة، حيث تفوقت النفقات العامة الحقيقية على النفقات العامة التقديرية، نتيجة لآثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية.

ومما سبق يمكن القول إن عجز الموازنة العامة في الجزائر، هو عجز كلي ناتج عن الفرق بين الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وقد تعمق هذا العجز نتيجة للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية.

5 - السياسات والإجراءات المتبعة لتقليل عجز الموازنة العامة في الجزائر:
إن اعتماد سياسة ناجعة لاحتواء النمو المتزايد لعجز الموازنة العامة في الدول يعد أمرا صعبا، حيث برزت رؤيتين مختلفتين ومتعارضتين (الغزالي، 2007، ص 19) : تيار تمثله المؤسسات المالية الدولية بقيادة صندوق النقد، والبنك الدوليين، والمدعمين من قبل الاقتصاديين المنتميين إلى المدرسة النقدية.ويقترح هذا التيار علاج المشكلة عن طريق تخفيض الضرائب على الدخول العالية، ورؤوس الأموال، وتخفيض الإنفاق العام الجاري، وبخاصة الموجه إلى الخدمات الاجتماعية، أما التيار الثاني فيرى علاج الأزمة عن طريق إعطاء الدولة دورا هاما للتنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية.

أما في الجزائر، فقد اعتمدت سعيا للتحكم في عجز الموازنة العامة للدولة على مجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: أنشأت الجزائر سنة 2000 صندوقا لضبط إيراداتها (موارده ناجمة عن الفرق بين الإيرادات الفعلية، والإيرادات المقدرة) والناتج عن الفرق في مداخيل الجباية البترولية بين الأسعار الحقيقية المطبقة في الأسواق المالية، والأسعار المرجعية المطبقة في إعداد الميزانية على أساس 37 دولارا للبرميل، لتغطية العجز وتمويله في الموازنة العامة (من الموقع الالكتروني http:// www.djazairess.com/ elhayat/ 3593).

- برنامج الإصلاح والتنمية الذاتية: اعتمدت الجزائر مع بداية سنة 2001 على مجموعة من المخططات الإصلاحية، التي مست شتى المجالات، معتمدة في ذلك على سياسة التمويل الداخلي لمعالجة العجز الموازني، وبخاصة مع توافرالموارد المالية الناتجة عن تراكم مداخيل المحروقات.

- الاعتماد على سياسة تقشفية: إن تراجع الطلب على البترول أدى إلى انخفاض أسعاره، نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية، التي أصابت الاقتصاد العالمي بركود اقتصادي، لذلك اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى اتباع سياسة إنفاقية تقشفية.

- مشروع تحديث نظام الموازنة العامة، وهو مشروع يهدف إلى إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر، من خلال الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل، إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير النفقة العامة، وهو يعتبر خطوة هامة في سبيل تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام، وذلك من خلال تخصيص النفقات العامة في برامج ومهام واضحة، وذات أهداف معينة، وقياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال

مؤشرات الأداء (مفتاح، 2010/ 2011، ص 95).ويتمثل أساس هذا المشروع في (مفتاح، 2010/ 2011، ص 96):

- إعداد إطار موازنة قائم على أساس النتائج، وتحسين التخطيط من خلال اعتماد التخطيط المتوسط الآجل؛ لكي يتم ربط تخطيط الميزانية بالأوضاع الاقتصادية الكلية.
- اعتماد معايير دولية في تصنيف النفقات، مع إثراء قانون المالية بوثائق جديدة.
- منح حرية أكبر لمسيري الموازنة العامة مقابل المسؤولية، إضافة إلى تفعيل مهام ودور الرقابة.

أما أهداف المشروع يمكن تلخيصها في (مفتاح، 2010/ 2011، ص 98):

- استخدام أفضل للموارد العامة.
- تعزيز فعالية النفقة العمومية، وزيادة الأداء بتوجيه الموازنة نحو النتائج.
- التحكم الدقيق في النفقات العمومية، والحد من الإسراف وهدر المال العام.
- تعزيز الشفافية في عمليات الموازنة العامة.
- ضمان المزيد من الجدوى، والنجاعة والفعالية على التصرف العمومي وتدعيم آليات الرقابة وفعاليتها.

وتبقى هذه الإجراءات غير كافية؛ لذلك ينبغي على السلطات اتخاذ جملة أخرى من الإصلاحات، التي من شأنها أن تساهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتنشيطه، وتفعيله، وضبط الموازنة العامة للدولة من خلال:

- محاربة الفساد وتبذير المال العام: حماية المال العام، ومنع عمليات التبذير، والاختلاس، والملاحظ هو انتشار رهيب لعمليات السرقة، والتبذير، والاختلاس، بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، نذكر منها: (إفلاس بنك الخليفة، فضائح شركة سوناطراك، ...الخ) ، لذلك يستوجب تشديد عمليات الرقابة الداخلية، والخارجية على المال العام، وكذلك تشديد العقوبات في حق المتسببين في اختلاس المال العام أو تبذيره.
- تنويع مصادر الصادرات: من خلال إيجاد بدائل جديدة ودائمة، لثروة المحروقات الزائلة، وقد تكون هذه البدائل في مجالات عديدة تمتلك فيها الجزائر مقومات هائلة، كالفلاحة، والصيد البحري، والسياحة، والصناعات الغذائية....الخ.
- إدخال إصلاحات جذرية على القطاعات العاجزة التي لا تحقق إنتاجية وربحية.
- إنشاء صندوق سيادي للاستثمار في الخارج، من خلال شراء أسهم بأسعار

منخفضة لشركات معينة، واستغلال تأثيرات الأزمة المالية، والاقتصادية على هذه الشركات، لنقل التكنولوجيا للجزائر.

- ضرورة تحديث النظام الحالي للموازنة.

6 - **النتائج والتوصيات**: أثرت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة للجزائر، من خلال مساهمتها في تعميق العجز الدائم والمستمر، حيث تراجعت الإيرادات العامة للجزائر بفعل تراجع أسعار البترول، وارتفعت النفقات العامة بفعل ارتفاع النفقات المخصصة لتغطية البرامج المعتمدة في المخططات الإنمائية، وكذلك ارتفاع النفقات الإضافية الموجهة للمشروعات المعطلة، والمتأخرة بفعل تأثير الأزمة عليها بصفة مباشرة، أو غير مباشرة.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا للنتائج الآتية:

1. أثرت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية على الموازنة العامة الفعلية في الجزائر تأثيرا مباشرا وغير مباشر.

2. عجز الموازنة العامة الفعلية في الجزائر، هو عجز حقيقي فعلي كلي ناتج عن اختلال التوازن بين الإيرادات العامة الفعلية، والنفقات العامة، وتعمق هذا العجز نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية، والاقتصادية العالمية بصورة مباشرة، وبصورة غير مباشرة من خلال ا آثارها على كل من النفقات العامة والإيرادات العامة (في الجانب المتعلق بالجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة الفعلية) .

3. عجز الموازنة العامة التقديرية في الجزائر، هو عجز كلي مزمن ومستمر على طول فترة الدراسة 2004/ 2013 ناتج عن الاعتماد على سعر مرجعي للبترول في جانب الإيرادات العامة المقدرة (الجباية البترولية المقدرة) ، وعن ارتفاع النفقات العامة، نتيجة تبني سياسة إنفاقية توسعية مبنية على سياسة التخطيط، وقد تعمق هذا العجز بفعل آثار الأزمة سواء بصفة مباشرة على الموازنة التقديرية، أو على شقيها (الإيرادات والنفقات العامة) .

4. يمكن حصر أهم أسباب تفاقم عجز الموازنة العامة الفعلية في الجزائر إلى سببين: عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة، وآثار الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية التي ساهمت في تعميق العجز.

5. ساهمت الأزمة المالية، والاقتصادية العالمية في التأثير على أسعار البترول، ومنها على الجباية البترولية في جانب الإيرادات العامة.

6. نمو النفقات العامة في الجزائر بوتيرة متسارعة مرده اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية، لتمويل البرامج المعتمدة في المخططات الإنمائية السابقة الذكر هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاولة الدولة امتصاص غضب مواطنيها من خلال تخصيص نفقات أخرى، لها تأثيرات مباشرة، وغير مباشرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن الخروج بالتوصيات الآتية:

1. تقليص حجم النفقات العامة وترشيدها.

2. ضرورة تنويع مصادر الدخل خارج الجباية البترولية، بالاعتماد على الفلاحة والصيد البحري، السياحة....الخ.

3. تحقيق توازن في الموازنة العامة للجزائر، وهذا عبر ترشيد نفقاتها، وتنويع مصادر إيراداتها عبر إصلاح النظام الموازني الحالي وتحديثه.

قائمة المراجع:

1. « العجز في الموازنة العامة «، نقلا عن الموقع http:// www. mouwazaf- dz. com/ topic -t501، تم الاطلاع على المقال في 11/ 09/ 2014.
2. الغزالي، عيسى محمد، ماي 2007، « عجز الموازنة المشكلات والحلول»، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 63.
3. بلطاس، عبد القادر، 05/ 10/ 2008، « ندوة الشروق اليومي حول الأزمة المالية العالمية «، متاحعلىالرابطالالكتروني: http:// www. echoroukonline. com/ ara/ economie/ 26871. html تم الاطلاع على المقال (15/ 01/ 2013) .
4. بن خالفة، عبد القادر، 05/ 10/ 2008، « ندوة الشروق اليومي حول الأزمة المالية العالمية « متاح على الرابط الالكتروني:

http:// www. echoroukonline. com/ ara/ economie/ 26871. html تم الاطلاع على المقال (15/ 01/ 2013) .
5. جريدة النهار، 2013، « بورصة الجزائر من أصغر البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، متاح على الرابط الالكتروني:
http:// www. ennaharonline. com/ ar/ algeria_news/ 185869. html#. Uvs3l-GJ5PFA، تم الاطلاع على المقال في (15/ 02/ 2014) .
6. جريدة الخبر، 18/ 10/ 2008، « تحويلات المهاجرين الجزائريين ستتراجع خلال الأعوام القادمة بسبب الأزمة المالية.
7. دراوسي، مسعود، 2005/ 2006، « السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر»، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. زيدان، محمد ونورين، بومدين، 2006، « دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر»، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات، جامعة بسكرة، الجزائر.
9. طالبي، صلاح الدين. 2009/ 2010. « تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها– حالة الجزائر) «، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد

تلمسان، الجزائر.

10. « يوم برلماني حول الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني»، 06/ 2009، متاح على الرابط الالكتروني:
http:// www. apn- dz. org/ apn/ arabic/ journees_parlementaires/ journee_30_06_09/ journee_30_06_2009. htm

11. مجلخ، سليم. 2013. « فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية «. مجلة الاقتصادي، جامعة عدن، اليمن، العددان (6 و 7) .

12. « موارد صندوق ضبط الإيرادات كافية لتغطية ثلاث سنوات عجز في الميزانية «، نقلا عن الموقع الالكتروني http:// www. djazairess. com/ elhayat/ 3593 تم الاطلاع على المقال في (11/ 04/ 2013) .

13. موقع وزارة المالية: www. Finances- algeria. org

14. مسعي، محمد، 2012، « سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثرها على النمو»، مجلة الباحث، عدد 10.

15. مفتاح، فاطمة، 2010/ 2011، « تحديث النظام الميزاني في الجزائر»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

16. مغاري، عبد الرحمان، 20/ 21/ أكتوبر 2009، « انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري «، الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.

17. سالم، عبد الحسين سالم، 2012، " عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 68.

18. سلوم، حسن عبد الكريم والمهاني، محمد خالد، 2007، " الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64.

19. خميس، محمد، جانفي 2013، « تأثير الطفرة النفطية في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقة.

20. غلة، مراد، خريف 2009 وشتاء 2010، « الأزمة المالية العالمية تأمل ومراجعة «، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 48/ 49.

21. غربي، فوزية، 05/ 06/ ماي/ 2009، « أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر»، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة.

22. Available on Website : www. joradp. dz, retrieval : 11/ 09/ 2014.

23. Hyun- Sung, Khang, December 2009, «surviving the Third Wave», Journal of Finance and Development, V46, N4.

24. Mai Chi, Dao and Prakash, Loungani, December 2010, «The Tragedy Of Unemployment», Journal of Finance and Development, V47, N4.

25. Medjellekh. Salim, 2013. « Déviation Des recettes générales en Algérie a la lumiere de la crise financière et économique mondiale », journal d'Etudes Economiques, Romania, V 4 (18) , N 02.